



Middle East  
Centre



CONFLICT  
RESEARCH  
PROGRAMME

Research at LSE

# "البصرة تحترق"

احتجاجات محافظة البصرة  
2018-2020

عمر الجفّال و صفاء خلف

## عن مركز الشرق الأوسط

يبنى مركز الشرق الأوسط على علاقة كلية لندن للاقتصاد و العلوم الاجتماعية الطويلة مع المنطقة، ويوفر محورا مركزيا لمجموعة واسعة من البحوث حول الشرق الأوسط.

يهدف المركز لتعزيز التفاهم وتطوير البحث الدقيق على المجتمعات والاقتصادات و الأنظمة السياسية والعلاقات الدولية في المنطقة. ويشجع المركز كلاً من المعرفة المتخصصة والفهم العام لهذا المجال الحيوي. للمركز قوة بارزة في البحوث المتعددة التخصصات والخبرات الإقليمية. باعتبارها من رواد العلوم الاجتماعية في العالم، تضم كلية لندن للاقتصاد أقسام تغطي جميع فروع العلوم الاجتماعية. يستخدم المركز هذه الخبرة لتعزيز البحوث المبتكرة والتدريب على المنطقة.

### تحرير

حنين نعامنة

### تصميم

ربال سليمان حيدر

### صورة الغلاف

متظاهرون يرمون الوثائق خلال احتجاجات مناهضة للحكومة بالقرب من مبنى المكتب الحكومي في البصرة المحترق، العراق، 7 سبتمبر 2018.

المصدر: رويترز / علاء المرجاني

The views and opinions expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily represent those of the London School of Economics and Political Science (LSE) or the Middle East Centre. This document is issued on the understanding that if any extract is used, the author(s) and the LSE Middle East Centre should be credited, with the date of the publication. While every effort has been made to ensure the accuracy of the material in this paper, the author(s) and/or the LSE Middle East Centre will not be liable for any loss or damages incurred through the use of this paper.

The London School of Economics and Political Science holds the dual status of an exempt charity under Section 2 of the Charities Act 1993 (as a constituent part of the University of London), and a company limited by guarantee under the Companies Act 1985 (Registration no. 70527).

# "البصرة تحترق": احتجاجات محافظة البصرة 2018–2020

عمر الجفّال وصفاء خلف

مركز الشرق الأوسط

نيسان / أبريل 2022

تم نشر هذا التقرير باللغة الانجليزية في تشرين الأول / أكتوبر 2021

## نبذة عن المؤلفين

**عمر الجفّال** صحفي وباحث وشاعر عراقي. نُشرت كتاباته في المونيتور وآسيا تايمز والسفير العربي، ونشر مجموعتين شعريتين. في عام 2017، حصل على جائزة مصطفى الحسيني لأفضل مقال لصحفي عربي شاب.

**صفاء خلف** صحفي وباحث عراقي في علم الاجتماع والتحليل السياسي. أصدر مؤخراً كتاباً بعنوان "العراق بعد داعش: أزمت المبالغة في التفاؤل". في عام 2017، حصل على جائزة "نسيج" من تنظيم الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي.

## موجز

لطالما عُرفت البصرة في التاريخ العراقي الحديث بكونها بؤرة احتجاج ضد السلطة، ما يُفسر كونها واحدة من أكثر المدن احتجاجاً في العراق في السنوات الأخيرة ضد ما يراه السكان اهمال السلطات لهم ولحقوقهم. وتعاني البصرة منذ نحو عقدين من تردي الخدمات بشكل ملحوظ وخصوصاً في الصيف، وأهمها توفير التيار الكهربائي والمياه الصالحة للشرب ونقص الأبنية المدرسية والطرق، إلى جانب تفشي البطالة. وكانت هذه كلها من أهم العوامل التي دفعت إلى التظاهرات التي اندلعت منذ العام 2010 حول تردي الخدمات المستمر، والذي ما فتئ يتفاقم مع الوقت ليتحول من سوء خدمات إلى انهيار شامل، والذي قوبل من طرف السكان بتظاهرات حاشدة وصلت إلى حدّ استخدام العنف والمطالبة بإسقاط النظام السياسي. يُقدّم هذا البحث تحليلاً موجزاً لحركة الاحتجاجات التي شهدتها محافظة البصرة ما بين الأعوام 2018 و 2020، وذلك للوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى تكرارها، فضلاً عن تطوّر آليات وطرق الاحتجاج وتوسيع رقعة مطالبها. كما يركّز البحث على طريقة تعامل السلطات مع المحتجين، وإلى أي مدى استجابت لمطالبهم أو أخذتها في الحسبان، وكيفية تأثير ذلك على حركة الاحتجاجات في المحافظة.

## حول برنامج أبحاث الصراع



برنامج أبحاث الصراع هو برنامج مدته ثلاث سنوات أعدّ لمعالجة دوافع وديناميات الصراع العنيف في الشرق الأوسط وأفريقيا، وللتعريف بالتدابير المستخدمة لمعالجة الصراع المسلح وآثاره. يركز البرنامج على العراق وسوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان، بالإضافة إلى مناطق القرن الإفريقي / البحر الأحمر والشرق الأوسط.

يقود مركز الشرق الأوسط البحث بشأن محركات الصراع في العراق والشرق الأوسط عموماً. شركاؤنا في العراق هم معهد الدراسات الإقليمية والدولية في الجامعة الأمريكية في العراق - السليمانية، ومركز البيان للتخطيط والدراسات - بغداد.



لقد تم تمويل هذا البحث من المساعدات البريطانية من حكومة المملكة المتحدة، إلا إن الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن السياسات الرسمية للحكومة البريطانية.



أنجز هذا البحث بدعم إضافي من برنامج الصراعات العابرة للحدود - الأدلة والسياسات والاتجاهات.

## ملخص تنفيذي

أخذت الاحتجاجات في البصرة على مدى العقد الأخير تزداد حدةً واتساعاً وتطوراً في أساليب المحتجين لإيصال صوتهم إلى السلطات المحليّة والاتحادية لإحداث تغييرات على مستوى الخدمات الحياتية اليومية والمشاركة السياسية. وفيما لم تكن التظاهرات لغاية 2018 واسعة وكبيرة واقتصرت المشاركة فيها على نخب معينة، إلا أنه ومنذ عام 2018، ومع تردي الخدمات الحاد، أخذت الاحتجاجات تتوسع وتنضم إليها نُخب وقطاعات مختلفة من سكّان المحافظة.

وقد شهدت احتجاجات تشرين الأول / أكتوبر عام 2019، أو ما سمّاها المتظاهرون بـ"انتفاضة تشرين" و"ثورة أكتوبر"، على وجه الخصوص، اتساعاً كبيراً برقعة الاحتجاجات وأعداد وهوية المشاركين بها. فبدلاً من اعتماد مركز المدينة كميدان للاحتجاج كما حدث في عام 2018، فإن حركة الاحتجاجات تطوّرت وصارت أقلّ مركزية عام 2019 وأخذت تهدد بإيقاف إنتاج النفط والموانئ والطرق الرئيسيّة في المحافظة، كما رفضت قطاعات واسعة من المواطنين العراقيين النظام الحاكم والفساد.

وغياباً ما تعمدت الحكومة وقوى النظام، سواء من الفصائل المسلّحة أو الأحزاب والحركات السياسية، بإنكار حقيقة أنّ ما يجري هو انتفاضة شعبية تطمح إلى تغيير جذري. عليه، فقد لجأت السلطة إلى "الحلّ الأمني" لإخماد الغضب الشعبي بدلاً من الاستماع إلى المطالب المتظاهرين وتحقيقها. ذلك في وقت سعى به المحتجون، من خلال الاحتجاجات، إلى إيجاد حضور قوي لـ"الدولة" ومؤسساتها في المجال العام لا إلى إضعافها، وذلك حتى تكون قادرة على وضع حلول جذرية لمشكلة تردي الخدمات ولتعزيز ثقة السكان بالحكم المحلي.

وقد تحوّلت قوى الاحتجاجات من حركات للمطالبة بالخدمات إلى انخراطها المباشر بالسياسة من خلال تشكيل أحزاب ناشئة وفرزها مرشحين مستقلين لخوض الانتخابات، إلا أن هؤلاء يواجهون عنفاً وتضييقاً واغتيالات؛ الأمر الذي يزيد من غضب السكان اتجاه السلطات. إلى جانب ذلك، فإن البصرة تعد واحدة من أكثر المُدن التي ينتشر فيها السلاح بين المواطنين، وقد يؤدي استمرار السلطات المحليّة والاتحادية في استعمال العنف لمواجهة المحتجين وعدم توفير الحماية للأحزاب والقوى السياسية التي انبثقت عنها، إلى انجرار المحافظة إلى المزيد من العنف بين مواطنيها.

## مقدمة

في مواجهة التدهور المستمر في وضع الحكومة المحلية في محافظة البصرة، خصوصاً تردي وضع الخدمات الأساسية المقدمة للسكان، ما لبثت الاحتجاجات تتكرر مع اقتراب فصل الصيف من كل عام - فيما أصبح يعرف باسم "موسم الاحتجاجات" - بسبب النقص في المياه والكهرباء اللازمة في طقس العراق الحار. وشهدت هذه الاحتجاجات في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، تطوّراً ملحوظاً في آليات احتجاج المتظاهرين إذ مكنتهم من اكتساب فئات جديدة من المجتمع للحراك، وأهمها توزيع نقاط الاحتجاج بين النواحي والأقضية بدلاً من تركيزها حصراً في المدن.

كما اتسعت مطالب المحتجين لتشمل مطالب أوسع تتعدى الخدمات، من ضمنها تغيير شكل نظام المحاصصة المُتبع في إدارة الحكم المحلي والاتحادي في العراق وتغيير آليات حكم الإدارة المحليّ. وترافق تطوّر مطالب الاحتجاجات بتبني المحتجين أساليب احتجاج أكثر راديكالية، مثل حرق مقر الأحزاب ومنازل المسؤولين وقنصليات دول إقليمية، فضلاً عن محاولات لإغلاق مواقع استخراج النفط، العصب الرئيس لموازنة العراق، وأرصفة الموانئ ومنافذ الحدود البرية.

وكان أبرز هذه الاحتجاجات في البصرة تلك التي جرت عام 2018 والتي أدّت إلى سقوط عشرات الجرحى والقتلى، وكادت أن تؤدي إلى خروج المدينة عن سيطرة الدولة، إذ لم تع الحكومة الاتحادية (المركزية) في بغداد آنذاك خطورة تصاعد

الغضب. وقد وصف مسؤولون ما جرى من اتساع رقعة التظاهرات وأعمال العنف بالقول أن "البصرة تحترق"،<sup>1</sup> وذلك دلالة على تزايد غضب السكان.

رغم ذلك، لم يغير المسؤولون كثيراً من طريقة إدارتهم للأزمة وعادت التظاهرات لتعم المحافظة عام 2019، وتمتد بشكل متقطع إلى عام 2020، محكومة مرة أخرى بالنار والتحرير والانتهاكات من قبل السلطات الأمنية للمتظاهرين؛ ما جعلها واحدة من أكثر مراكز الاحتجاجات دموية في ما سُمي بالعراق بـ"انتفاضة تشرين"، التي خلخلت السلطة الاتحادية والمحلية على حدٍ سواء في شتى أنحاء العراق وأدت إلى إسقاط حكومة عادل عبد المهدي بعد حوالي شهر من بدئها وسقوط أكثر من 500 قتيل في صفوف المحتجين.

يُقدّم هذا البحث تحليلاً موجزاً لحركة الاحتجاجات التي شهدتها محافظة البصرة ما بين الأعوام 2018 و2020، وذلك للوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى تكرارها، فضلاً عن تطوّر آليات طرق الاحتجاج وتوسيع رقعة مطالبها. بالمقابل، يركّز البحث أيضاً على طريقة تعامل السلطات مع المحتجين، وإلى أي مدى استجابت لمطالبهم أو أخذتها في الحسبان. واعتمد هذا البحث على 25 مقابلة أجراها فريق البحث مع ناشطين ومشاركين في الاحتجاجات ومسؤولين محليين في محافظة البصرة، وعلى استبيان أجراه الباحثون مع عينة<sup>2</sup> من 150 شخصاً من سكان البصرة، بين نيسان وتشرين الثاني 2019، أي بعد مرور أشهر معدودة على احتجاجات 2018، ومباشرة بعد اندلاع الاحتجاجات في تشرين الأول عام 2019. كما واعتمد البحث على الصحافة المحلية والمنشورات التي تم تداولها أثناء الاحتجاجات.

## الاحتجاجات في البصرة: خلفيتها وأسبابها

لطالما عُرفت البصرة في التاريخ العراقي الحديث بكونها بؤرة احتجاج ضد السلطة، ما يُفسر كونها واحدة من أكثر المدن احتجاجاً في العراق اليوم ضد ما يراه السكان اهمال السلطات لحقوقهم، وعلى رأسها نقص الخدمات. وتُظهر بعض الأمثلة للاحتجاجات في البصرة على مدى التاريخ، استمرارية نهج البصريين في التصدي للسلطات بحزم وإصرار. فمثلاً تمرد البصريون ضد قانون التجنيد الإلزامي الذي سنّه الملك فيصل الأول، والذي أمر على إثره القوات الجوية العراقية الأولى بإخماد تمرد عشائر شمال البصرة المعارضة على التجنيد الإلزامي في 17 تموز / يوليو 1931، فقصفت قرى "الرحمانية" الواقعة الآن ضمن الحدود الإدارية لقضاء "المدينة"<sup>3</sup>؛ وهي المنطقة ذاتها التي سيسقط فيها أوائل القتلى في احتجاجات البصرة في عامي 2015<sup>4</sup> و 2018.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> "العيداني: البصرة تحترق وما سمعته من الوزراء وكان المحافظة في عالم اخر"، السومرية نيوز، تاريخ النشر 8 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 19 أيار 2020.

<sup>2</sup> تضمنت العينة 70 بالمئة ذكور، 24 بالمئة اناث، ولم يُشر 6 بالمئة إلى نوعهم الاجتماعي. أما الفئات العمرية فكانت ثلاث: 38 بالمئة من 18 عاماً إلى 30 عاماً، و35 بالمئة من 31 عاماً إلى 50 عاماً، و6 بالمئة من 51 عاماً إلى 65 عاماً، بينما لم يحدد 10 بالمئة من المستهدفين فئاتهم العمرية. وبالنسبة للتحصيل الدراسي، فإن 34 بالمئة درسوا لغاية المرحلة المتوسطة او الاعدادية، و44 بالمئة حصلوا على شهادة الدبلوم او البكالوريوس، و1 بالمئة دراسات عليا، بينما 9 بالمئة أشاروا على أنهم "طلبة". كما كان 33 بالمئة من العينة موظفين في القطاع الحكومي، و34 بالمئة يعملون في القطاع الخاص، فيما 15 بالمئة منهم عاطلين عن العمل، و1 بالمئة متقاعد.

<sup>3</sup> أنوار ناصر حسن، 2012، "موقف العشائر العراقية من قانون التجنيد الاجباري"، مجلة كلية الاداب، جامعة البصرة، العدد 102، ص 179.

<sup>4</sup> "عائلة منتظر تروي للمريد قصة قتله وتطالب بالإسراع في كشف الفاعل"، راديو المرصد، تاريخ النشر 21 تموز 2015، متوفر على: <https://www.almirbad.com/Details/10517> (تاريخ الزيارة 17 أيار 2020).

<sup>5</sup> "قتيل وجريحان في تظاهرة شمال البصرة تطالب بتوفير الخدمات وإيجاد فرص العمل"، راديو نوى، تاريخ النشر 8 تموز 2018، تاريخ الزيارة 17 أيار 2020.

وعقب هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، كانت البصرة المكان الذي انطلقت منه الانتفاضة ضد نظام صدام حسين، والتي كانت قد تشبهت بها إلى حد كبير احتجاجات البصرة في السنوات الأخيرة<sup>6</sup> ضد الأوضاع المتردية في المدينة. إذ شبه المحتجون في البصرة في تظاهرات عامي 2018 و2019 في هتافهم الأبرز - الذين رددوه باللهجة المحلية - "هاي الحكومة الفاسدة مزريدها (لا نريدها) والواحد وتسعين والله نعيدها"، بين الاحتجاجات السابقة تحت حكم صدام والحكم الحالي. وكان ذلك بمثابة تذكير للسلطة الحالية التي تتشكل من هؤلاء الذين كانوا في صفوف المعارضة ضد نظام صدام حسين، بأن هذه الاحتجاجات من شأنها أن تكون شبيهة بـ"انتفاضة العام 1991".

وتعاني البصرة منذ نحو عقدين من تردي الخدمات بشكل ملحوظ وخصوصاً في الصيف، وأهمها توفير التيار الكهربائي والمياه الصالحة للشرب، ونقص الأبنية المدرسية والطرق، إلى جانب تفشي البطالة. وكانت هذه كلها من أهم العوامل التي دفعت إلى التظاهرات التي اندلعت منذ العام 2010 حول تردي الخدمات المستمر، والذي ما فتئ يتفاقم مع الوقت ليتحول من سوء خدمات إلى انهيار شامل. ويرى 68 بالمئة من المشاركين في عينة البحث من سكان البصرة بأن الأحزاب السياسية والفصائل المسلحة تتحمل مسؤولية انهيار الخدمات، فيما حمل 36 بالمئة منهم المسؤولية للحكومة المحلية، بينما وجد 18 بالمئة منهم أنّ الحكومة الاتحادية هي المسؤولة.

وتعكس هذه النتائج غياب جهات مسؤولة بعينها، خصيصاً سلطات الحكم المحلي، والتي يمكن للمواطنين اللجوء لها للمطالبة بتحسين أوضاعهم، وهذا بدوره يعدّ من العوامل الأساسية لتكرار الاحتجاجات. وتعزز هذه النظرة ما أظهرته المقابلات التي أجراها الباحثون مع المسؤولين المحليين من "تهوين" لمشكلات الفساد في البصرة، إذ يرمي هؤلاء باللوم بشأن تردي الخدمات على قلة التخصيصات المالية في الموازنة الاتحادية، دون أي مراجعة أو نقد لكيفية عمل السلطات المحلية ونجاحاتها.

ينسحب انعدام ثقة السكان بالسلطات المحلية، التنفيذية منها والتشريعية، على إيمانهم بالمشاركة والتمثيل السياسيين ما بلور نظرتهم للاحتجاج على أنه فعل سياسي بديل عن المشاركة السياسية الرسمية وأبرزها الانتخابات. علماً أن آخر انتخابات لاختيار أعضاء مجلس المحافظة قد جرت عام 2013، بينما لم تجر انتخابات لمجالس الأفضية والنواحي منذ عام 2004. وقد أظهر الاستبيان الذي قمنا به أن نصف المشاركين في عينة البحث لم يشاركوا في انتخابات عام 2013 لعدم إيمانهم بنزاهة عملية الاقتراع، ويبدو أن هذه التوجه لم يتغير على مدى السنوات السبع الماضية إزاء اجراء انتخابات في البصرة، إذ لا يؤمن 41 بالمئة من العينة أن مثل هذه ستكون نزيهة، بينما يعتقد 49 بالمئة بأنها قد تكون "نزيهة الى حد ما". ويبرز عدم الإيمان بنزاهة الانتخابات انعدام إيمان السكان أيضاً بضرورة وجود مؤسسات تشريعية ورقابية في المدينة، إذ يشدد 77 بالمئة من العينة على ضرورة إلغاء مجلس المحافظة فيما يرفض 19 بالمئة فقط الغاؤه.

من هنا، وفي ظل غياب المشاركة في الانتخابات، يرى غالبية المشاركون في الاستبيان أن الاحتجاج هو الطريقة الأفضل والصحيحة لتحقيق المطالب، وكان قد شارك حوالي النصف منهم بالاحتجاجات في العام 2018، فيما أيدها 22 بالمئة عبر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، و25 بالمئة من العينة لم تشارك فيها. وما يميز الاحتجاجات في البصرة في السنوات الأخيرة، هو توسع مطالب المحتجين عما كانت عليه في احتجاجات 2010، لتشمل توفير فرص عمل وتقليص نسب البطالة والفقر، وخفض الاعتماد على الأيدي العاملة الاجنبية أو المحلية من خارج البصرة، وإنهاء الهيمنة الحزبية على إدارة الدولة، ومكافحة الفساد جدياً، وإطلاق خطط تنمية حقيقية، وإنهاء ظاهرة السلاح خارج الدولة الرسمية - وفق ما أجمال بيان وزعه المحتجون أمام الحقل النفطي الواقع غرب القرنة (خط 83 المحطة الثامنة)، حيث قُتل اثنين من المتظاهرين السلميين في 8 تموز / يوليو 2018.<sup>7</sup> ويضاف إلى ذلك مطالب "بصرية" بحتة، وإن بدت أنها ليس على رأس

<sup>6</sup> "مظاهرات البصرة الحكومة الفاسدة مزريدها"، سومر، 28 تموز 2018، فيديو، تاريخ الزيارة 15 آذار 2020.

<sup>7</sup> وثيقة للمحتجين حصل عليها الباحثون الميدانيون في 10 تموز 2018.

أولويات المتظاهرين، إلا أنها كانت ذات أهمية كبيرة لدى النُخب البصرية، وهي مطالب تتعلق بأزمة التلوث البيئي، التي يُعتقد أنها أهملت على نطاق واسع، وكذلك ملوحة المياه وانتشار مرض السرطان على أنواعه، وتفشي تجارة وتعاطي المخدرات، إضافة إلى الاقتتال العشائري.<sup>8</sup>

## تظاهرات 2018

تدفع الاحتجاجات إلى إيجاد حضور قوي لـ"الدولة" ومؤسساتها في المجال العام لا إلى إضعافها، كما رآها المتظاهرون والنشطاء البصريين، وذلك حتى تكون قادرة على وضع حلول جذرية لكل تلك المشكلات المزمّنة ولتعزيز ثقة السكان بالحكم المحلي. لكن ورغم ذلك، فإن التظاهرات شهدت هجمات محدودة على بعض مؤسسات الدولة مثل مقر الحكومة المحليّة ومكتب البرلمان في البصرة.<sup>9</sup> ورغم عدم الاستقرار الذي تحدّثه الاحتجاجات فإن المسؤولين لا يقدمون حلولاً ناجحة لإرضاء الشارع، كما أن نظرتهم بقيت ثابتة ومصرّة على انعدام أي أساس لمطالب السكان، وبالتالي عدم احترامهم للاحتجاجات كمشاركة ديمقراطية، إذ يدّعي هؤلاء "أنهم حققوا مطالب السكّان وقدموا لهم الخدمات بتحسين ساعات وصول التيار الكهربائي".<sup>10</sup>

من هنا يسود الاعتقاد بين السياسيين المحليين والقوات الأمنية أن الاحتجاجات ما هي إلا "مؤامرة" تُقاد من الخارج،<sup>11</sup> وهو الاعتقاد الذي صاغ أسلوب التعامل العنيف الذي اعتمدته القوّات الأمني في تظاهرات 2018 فور انطلاقها، وفي مقدمته استعمال الرصاص الحيّ الذي أسفر عن مقتل الضحية الأولى للعنف في مدينة البصرة، وهو شاب من عشيرة بني منصور شمال البصرة في 8 تموز/ يوليو 2018، والذي ادّعت السلطات إنه قُتل عن طريق "الخطأ".<sup>12</sup>

إلا أنّ هذا الادعاء أثبت عدم صحته نظراً لازدياد حدّة الممارسات العنيفة<sup>13</sup> التي انتهجتها السلطات لاحتواء وقمع التظاهرات ووقوع المزيد من الضحايا جراء استعمال الرصاص الحيّ ضد الاحتجاجات السلمية، والتي صاحبها فرض عزل للبصرة وحظر تجوال فيها<sup>14</sup> وقطع الانترنت والاتصالات عنها<sup>15</sup> من أجل التغطية على أعمال القتل والقمع. أدى هذا

<sup>8</sup> مقابلة مع نبراس فاخر التميمي، مدير المركز الإقليمي لشؤون الألغام في جنوب العراق بتاريخ 26 حزيران 2019؛ مقابلة مع المثقف والصحفي طالب عبد العزيز بتاريخ 6 أيلول 2019؛ ومقابلة مع الناشط والأكاديمي كاظم السهلاني بتاريخ 19 تموز 2019.

<sup>9</sup> "متظاهرون يحرقون مباني حكومية في البصرة العراقية"، موقع DW، تاريخ النشر 5 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 19 أيار 2020.

<sup>10</sup> كرر هذا القول، وإن بصياغات مختلفة، كل من رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البيزوني، ورئيس اللجنة المالية في مجلس محافظة البصرة أحمد السليطي، ورئيس مجلس ناحية "سفوان" مناضل الجوراني، في المقابلات التي أجراها الباحثون معهم.

<sup>11</sup> "محافظة: احتجاجات البصرة تدار من جنوب فرنسا"، كردستان 24، تاريخ النشر 20 آب 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020. انظر أيضاً: "قائد شرطة البصرة: السعودية والإمارات وإسرائيل وراء إثارة المشاكل في العراق"، موقع روداو، تاريخ النشر 26 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 19 أيار 2020.

<sup>12</sup> مطالبة الشيخ محمد ابوالهيل المنصوري بتسليم الجاني الذي قتل المتظاهر في البصرة بحضور المحافظ اسعد العيداني، نشر على يوتيوب بتاريخ 8 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 آذار 2020. انظر، "بالوثائق.. معطيات صادمة!!" يظهرها تقرير لجنة التحقيق بمقتل متظاهر في البصرة"، موقع العالم الجديد، تاريخ النشر 13 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 آذار 2020.

<sup>13</sup> "العراق: قوات الأمن تعتدي عمداً على المحتجين السلميين بينما يتم تعطيل شبكة الإنترنت"، منظمة العفو الدولية، تاريخ النشر 19 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>14</sup> "إعلان فرض حظر التجوال في البصرة بعد إحراق مقر لأحد الأحزاب السياسية"، موقع قناة NRT عربية، تاريخ النشر 14 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020. وفي الوقت نفسه هاجم محتجون منفذ سفوان الحدودي مع الكويت، حتى أن الكويت وضعت قواتها العسكرية بحالة تأهب. انظر: "العبادي يضع قوات الجيش والأمن في حالة تأهب قصوى"، موقع BBC عربي، تاريخ النشر 14 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>15</sup> "العراق: قوات الأمن تعتدي عمداً على المحتجين السلميين بينما يتم تعطيل شبكة الإنترنت، منظمة العفو الدولية، تاريخ النشر 19 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

التعامل العنيف وغير مسبوق النطاق للقوى الأمنية إلى امتداد جذوة الاحتجاجات إلى مناطق أخرى في محافظة البصرة ومحافظات مجاورة، وأمام توسّع التظاهرات، لم تجد المرجعية الشيعية العليا في النجف، وهي قوّة رمزية كبيرة، إلا أن تأييدها، الأمر الذي زادها زخماً في عموم العراق.<sup>16</sup>

وفي ردّ على العنف المتزايد من الجهات الرسمية والأحزاب والفصائل، شنّ المحتجون بدءاً من منتصف تموز/ يوليو 2018 وحتى منتصف أيلول/ سبتمبر من العام ذاته، هجمات بدت شبه منظمة على مقر الأحزاب السياسية<sup>17</sup> والأحزاب الدينية ومراكز الفصائل المسلحة<sup>18</sup> والإعلام التابع لها، الذي رأوا أنه كان يهاجمهم ويحرض السلطات ضدهم بشكل يومي، بلغت حدّ إحراق بعض هذه المراكز.<sup>19</sup> وتعدّ جميع هذه المراكز شيعية وغالباً ما تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإيران أو أن سياساتها مقلّبة منها، الأمر الذي فاقم حدة غضب السكّان اتجاهها نظراً لاعتقاد الكثيرين بأن إيران متنفذة في المحافظة، وبالتالي يعدونها لاعباً أساسياً في استمرار وضعهم السيئ.

وانعكس ذلك بشكل لافت في نتائج الاستبيان الذي أجريناه حول رأي المشاركين بالعينة بنفوذ دول أو جهات خارجية في البصرة، حيث أشار 88 بالمئة من المشاركين إلى أن إيران تتمتع بالنفوذ الحقيقي الأقوى في البصرة من بين جميع القوى الخارجية الأخرى، فيما يرى 25 بالمئة أن الولايات المتحدة الأميركية هي المتنفذة الأقوى. تلتها كل من السعودية بنسبة 9 بالمئة والكويت 8 بالمئة، ولا يتجاوز الـ 4 بالمئة فقط ممن يرون بريطانيا كقوة متنفذة، وهي التي احتلت البصرة عدة مرات كان آخرها بين 2009 - 2003. وأخذ التعبير عن غضب المحتجين من تدخلات إيران ودعمها لأحزاب وفصائل مسلّحة أشكال مباشرة عديدة بالإضافة لتلك التي طالت المقار المقربة منها، من بينها الهجوم على رموزها ومؤسساتها في البصرة، فكانت أولى مظاهر الرفض إحراق يافطة عليها صورة واسم مؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران آية الله روح الله الخميني وسط المدينة،<sup>20</sup> تلاها بعد نحو ثلاثة أسابيع إحراق محتجين غاضبين مقر القنصلية الإيرانية.<sup>21</sup>

بدت الأجهزة الأمنية والفصائل المسلحة - رغم استخدامها المفرط للعنف - عاجزة عن إيقاف التظاهرات، إذ أن ما ميّز الاحتجاجات وصعب السيطرة عليها هو عدم مركزيتها. فعلى عكس الأعوام السابقة حيث تركّزت الاحتجاجات داخل مركز محافظة البصرة، توّزعت احتجاجات عام 2018 (ولاحقاً عامي 2019 و2020 كما سيظهر هذا البحث، وإن بشكل أقل) في غالبية مناطق البصرة، ووصلت إلى الأفضية والنواحي وحقول النفط والموانئ والمنافذ التجارية البرية، وكذلك الطرق الرئيسية التي تربط البصرة ببقية المحافظات. وقد أبرز هذا التوزيع المناطقي للاحتجاج الحاجة إلى تطبيق نظام لا مركزي في إدارة المحافظة، فالمطالب انطلقت من الحاجات العينية الخاصة بكل منطقة للخدمات، وصولاً إلى قضايا أوسع تخص المحافظة ككل. وبرز، للمرة الأولى بشكل واسع، لجوء السكان إلى تعطيل إنتاج النفط وإيقاف عمل المنافذ الحدودية والموانئ كوسيلة احتجاج، على اعتبار أن عائداً تنهب ولا تصبّ إلا في جيوب أحزاب السلطة وفصائلها المسلّحة بدلاً عن استخدامها لصالح السكان.<sup>22</sup>

<sup>16</sup> "السيستاني يؤيد التظاهرات الشعبية في البصرة والعبادي يحاول تهدئتها"، موقع قناة NRT عربية، تاريخ النشر 14 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>17</sup> شملت هذه كل من منظمة بدر وقناتها التلفزيونية "الغدیر"، المجلس الأعلى الإسلامي، حزب الدعوة، الحزب الإسلامي، تيار الحكمة وقناته التلفزيونية "الفرات"، حزب الفضيلة، حركة إرادة، ودار استراحة المحافظ ومكتب النائب فالح الخزعلي ومنزل النائبة السابقة عواطف نعمة، ومكاتب قنوات "العراقية" شبه الرسمية.

<sup>18</sup> شمل مكاتب مكاتب سيد الشهداء، عصائب أهل الحق، حركة النجباء، حركة الخرساني، أنصار الله الأوفياء، كتاب حزب الله، حركة ثار الله، وحركة الإبدال.

<sup>19</sup> "قتيل جديد في البصرة وإعلان حظر تجول في المحافظة"، موقع DW، تاريخ النشر 6 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 17 أيار 2020.

<sup>20</sup> "حرق صورة الخميني في البصرة العراقية"، وكالة ارم نيوز، تاريخ النشر 16 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>21</sup> "محتجون يضرمون النيران في القنصلية الإيرانية"، موقع BBC عربي، تاريخ النشر 7 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>22</sup> "ورقة نفط العراق... المحتجون قد يفرضون حصاراً أعمق على الحقول"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 19 تشرين الثاني 2019، تاريخ الزيارة 19 أيار 2020.

مقابل هذا الحراك، ازداد قمع السلطات المحلية في البصرة والسلطات الاتحادية في بغداد التي أرسلت أعداداً كبيرة من "قوات مكافحة الشغب"، فضلاً عن انخراط خلية الصقور واستخبارات الداخلية التي باتت ترّوج لـ "حدوث فوضى عارمة" في البصرة.<sup>23</sup> وسيقت اتهامات ضد ما سُمي بجماعة "التيار الثالث"<sup>24</sup> وهي جماعة ادعت الأجهزة الأمنية وجودها دون تقديم أي دليل على وجودها، سواء قبل التظاهرات أو بعدها. كل ذلك إلى جانب استمرار الاستهداف المباشر للمحتجين بالرصاص الحي،<sup>25</sup> وعبر الاغتيالات والاعتداءات الجسدية<sup>26</sup> وحملات الاعتقال، والملاحقات القضائية وتوجيه تهمة بـ "دعم الإرهاب" و "ضرب الأمن القومي".<sup>27</sup>

علاوة على ذلك أُطلقت السلطات المحلية والاتحادية على حدّ سواء حملة دعاية ضد الاحتجاجات ومطالبها، كمحاولة لتقليل التأييد الشعبي لها، بوصفها أعمال شغب تدار من الخارج.<sup>28</sup> أو أنها مدعومة بشكل مباشر من الولايات المتحدة،<sup>29</sup> فيما بررت منابر إعلامية وسياسية إيرانية قتل المتظاهرين لكونهم "مسلحين".<sup>30</sup> إلى جانب ذلك، قرر رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي إقالة المسؤولين الأمنيين بسبب الفشل في ضبط الأمن وأبرزهم قائدي الشرطة والعمليات،<sup>31</sup> كما قال نواب بصريون أنّ قوات الجيش وعناصر ميلشيبات تابعة للمحافظ باتت متورطة بأعمال القتل.<sup>32</sup> وإذا كانت الفصائل المسلحة لم تعلن تدخلها بشكل رسمي في البداية لقمع الاحتجاج، إلا أنها لجأت مقابل اتساع نطاق تواجد المحتجين في الشوارع إلى تشكيل "قوة التعبئة الشعبية" لاحتواء الاحتجاجات،<sup>33</sup> في وقت تفاقمت حملة التحريض التي شنت على المحتجين لدرجة أن نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي السابق أبو مهدي المهندس، اعتبر أن الاحتجاجات تدار من قبل القنصلية الأميركية.<sup>34</sup> في المحصلة، قاد التحريض والعنف الذي مارسته السلطات والفصائل ضد المحتجين إلى انتشار غير مسبوق لأعمال قتل غامضة واغتيالات لنشطاء وناشطات وإعلاميين لم تشهد مدن العراق لسنوات بهذه الحدة.<sup>35</sup>

<sup>23</sup> "بالوثيقة.. استخبارات الداخلية تحذر من فوضى عارمة في البصرة"، وكالة موازين، تاريخ النشر 12 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020.

<sup>24</sup> "مدير شرطة البصرة: التيار الثالث هو المسؤول عن إحراق مؤسسات وأحزاب خلال التظاهرات"، وكالة السومرية نيوز، تاريخ النشر 25 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020.

<sup>25</sup> "قوات الأمن العراقية تطلق النار على المتظاهرين"، هيومن رايتس ووتش، تاريخ النشر 24 تموز 2018، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020.

<sup>26</sup> "النائب رامي السكيني يدعو مجلس النواب واللجنة المختصة بآزمة البصرة للتحقيق في الاعتداءات على ناشطين وإعلاميين"، الموقع الرسمي لمجلس النواب العراقي، تاريخ النشر 8 كانون الأول 2018، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020.

<sup>27</sup> "سائرون تطالب عبد المهدي بعفو عام عن متظاهري البصرة"، جريدة المدى، تاريخ النشر 7 تشرين الثاني 2018، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020.

<sup>28</sup> "زعيم شيوعي يتهم أمريكا والسعودية بالوقوف وراء تظاهرات البصرة"، الخليج اونلاين، تاريخ النشر 26 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020.

<sup>29</sup> "دور القنصلية الامريكية في البصرة في تحريك الشارع العراقي"، وكالة مهر الإيرانية للانباء، تاريخ النشر 13 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>30</sup> "تظاهرات أهالي محافظة البصرة.. أسباب وجذور"، موقع قناة العالم الإيرانية، تاريخ النشر 13 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>31</sup> "العبادي يقيل مسؤولين أمنيين بارزين في البصرة مع استمرار الاحتجاجات"، موقع BBC عربي، تاريخ النشر 13 تموز 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>32</sup> "أهالي البصرة: مسلحو الأحزاب والشمري والعيداني يتحملون مسؤولية المجزرة"، صحيفة العالم، تاريخ النشر 19 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>33</sup> "الحشد الشعبي يعلن تشكيل عشرة ألوية احتياطية تطوعية في البصرة"، الدستور، تاريخ النشر 19 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>34</sup> "المهندس: سنقدم الادلة عن تورط القنصلية الامريكية في أحداث البصرة ولن نجر إلى أي حرب داخلية"، الموقع الرسمي لتلفزيون المنار التابع لحزب الله، تاريخ النشر 8 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

<sup>35</sup> "20 عملية اغتيال استهدفت نشطاء الاحتجاجات العراقية"، جريدة البيان، تاريخ النشر 14 كانون الأول 2019، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2019. انظر أيضاً: "بعد احتجاجات البصرة.. عمليات خطف واغتيال وحديث عن "قوائم تصفية"، موقع باس نيوز، تاريخ النشر 26 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 21 نيسان 2020.

أدت قوة القمع في النهاية إلى انحسار المدد الاحتجاجي في البصرة بدءاً من منتصف أيلول/ سبتمبر 2018، وبادرت جهات من النشطاء المنسقة للتظاهرات في المدينة إلى إيقاف الاحتجاج، بسبب "الفوضى ووجود مندسين من بعض الأحزاب السياسية بهدف حرف مسيرة المظاهرات، فضلاً عن وجود من يسعون لتوظيفها لتحقيق مكاسب سياسية وشخصية".<sup>36</sup> فيما ظلت الأرقام الحقيقية لعدد قتلى وجرحى احتجاجات البصرة عام 2018 دون تأكيد من أي جهة رسمية، سوى وثيقة أعدتها مجلس محافظة البصرة أشارت أن عدد القتلى هو 31 قتيلاً.<sup>37</sup> وقد فاقم القمع انعدام الثقة ليس بالأحزاب السياسية فحسب وإنما بالقوى الأمنية ومهنتيها أيضاً. وقد أظهر الاستبيان أن 66 بالمئة من المشاركين يعتبرون أن الأجهزة الرسمية الحكومية قد قمعت الاحتجاجات في البصرة، فيما أشار 23 بالمئة منهم أنها لم تكن أعمال "قمع". على أية حال، فقد رفض 76 بالمئة من المشاركين في الاستبيان قمع الاحتجاجات، ووافق 8 بالمئة أن تُقمع بشكل محدود للحد من أعمال الشغب، بينما أيّد القمع خمسة بالمئة فقط.

## عودة الاحتجاجات

تنفّس المسؤولون في بغداد والبصرة الصعداء بعد انطفاء جذوة الاحتجاجات عام 2018، وشعروا بأن ما وصفوه بـ"حريق البصرة"<sup>38</sup> لن يعود مجدداً إلى الظهور. إلا أن شعور المحتجين بجذوى التظاهر ولمسهم لتغيّر في تقديم الخدمات جراء التظاهرات، وإن بشكل محدود، لم يُدم هذه الهدنة مع السلطة طويلاً. ففي العام 2019، افتتحت البصرة مبكراً موسم التظاهرات في عموم العراق في أواخر حزيران، ووعده المحتجون أن تكون التظاهرات مختلفة وأكثر قوة من سابقتها.<sup>39</sup> لكن هذا الوعد لم يتحقّق إلا بعد أشهر عندما انطلقت تظاهرات تشرين الأول / أكتوبر عام 2019 في نحو 11 من أصل 18 محافظة عراقية.

وقد أظهرت احتجاجات تشرين الأول / أكتوبر عام 2019، أو ما سمّاها المتظاهرون بـ"انتفاضة تشرين" و"ثورة أكتوبر"، رفض قطاعات واسعة من المواطنين العراقيين للنظام الحاكم. وغالباً ما قامت الحكومة وقوى النظام، سواء من الفصائل المسلحة أو الأحزاب والحركات السياسية، بالإنكار المتعمد لحقيقة أن ما يجري هو انتفاضة شعبية تطمح إلى تغيير جذري. عليه، فقد لجأت السلطة إلى "الحل الأمني" لإخماد الغضب الشعبي بدلاً من الاستماع إلى المطالب وتحققها.

وقد ردّت السلطات في جميع أنحاء العراق بعنف مفرط على الاحتجاجات، ممعنة بالقمع والقتل اتجاه المتظاهرين. وبعد مضي 15 يوماً من التظاهرات المستمرة، بدا أن الحكومة وداعميها أرادوا التحوّل إلى "العنف الممنهج" وحصره بيد "الدولة" حتى يبدو الصراع وكأنه بين "مُخربين" والحكومة. وللتغطية على مشاركة جماعات مسلحة في أعمال القمع، فقد عمدت حكومة عادل عبد المهدي السابقة إلى تشكيل كيان أمني جديد بذريعة حماية المتظاهرين تحت مسمى "قوة"

<sup>36</sup> "قذائف على مطار البصرة والمتظاهرون يمهلون الحكومة"، موقع قناة الجزيرة، تاريخ النشر 8 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 22 نيسان 2020.

<sup>37</sup> "البزوني يعلن إرسال قائمة بأسماء شهداء تظاهرات البصرة"، راديو نوا، تاريخ النشر 29 حزيران 2019، تاريخ الزيارة 23 نيسان 2020. جاءت هذه الوثيقة بناء على طلب الحكومة الاتحادية لاعتبار من سقطوا في التظاهرات "شهداء" ويجب تعويض أهلهم.

<sup>38</sup> مقابلة مع رئيس مجلس محافظة البصرة صباح البزوني بتاريخ 5 أيلول 2019؛ وانظر أيضاً: "العيداني: البصرة تحترق وما سمعته من الوزراء وكان المحافظة في عالم آخر"، السومرية نيوز، تاريخ النشر 8 أيلول 2018، تاريخ الزيارة 19 أيار 2020.

<sup>39</sup> "بالصور.. مظاهرات البصرة تعود من جديد"، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر 26 حزيران 2019، تاريخ الزيارة 17 آذار 2021؛ انظر أيضاً: "حكومة عبد المهدي في خطر بسبب تجدد تظاهرات البصرة"، موقع المونيتور، تاريخ النشر 29 حزيران 2019، تاريخ الزيارة 17 آذار 2021.

حفظ القانون“،<sup>40</sup> يتبع إلى وزارة الداخلية.<sup>41</sup> إلا أن تلك القوة ما انفكت ترتكب انتهاكات ضد المحتجين السلميين، إلى أن تم حلها من قبل رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بسبب أعمالها العنيفة.<sup>42</sup>

وفي البصرة، لم تقتصر مطالب المتظاهرين على الخدمات، بل أن الشاعر الرئيس كان “إقالة محافظ البصرة أسعد العيداني“، إلا أنه بدلاً من الاستماع إلى صوت الشارع الغاضب من المحافظ، فقد منح البرلمان العيداني صلاحيات أوسع في حكم البصرة. وكان قد سبق ذلك قرار البرلمان الاتحادي بإيقاف عمل مجالس المحافظات<sup>43</sup> في تشرين الثاني / نوفمبر 2019، وهو ما فتح باباً للنقاش في العراق حتى اليوم حول دستورية القرار، فضلاً عن خلخلة إيمان النظام السياسي بالحكم اللامركزي. حوّل قرار البرلمان، العيداني - وبقية المحافظين - إلى المسؤول الوحيد عن تسيير أعمال الحكومة المحلية، بما في ذلك تبوؤ رئاسة “اللجنة الأمنية العليا“ التي تضم قيادة الشرطة (وزارة الداخلية) وقيادة العمليات (قوات الجيش التابعة لوزارة الدفاع)، وكذلك “الحشد الشعبي“ وبقية الأجهزة الأمنية والاستخبارية، في ظل غياب أية رقابة محلية على إدارته.

وتحالف العيداني منذ بدء الاحتجاجات مع الشرطة والمجاميع المسلحة والاستخبارية من أجل اخماد التظاهرات وملاحقة المحتجين، وترسخ ذلك التحالف علناً مع قائد الشرطة رشيد فليح وقائد قوات حفظ القانون. وأسفر ذلك عن انتهاكات إنسانية صارخة وتزايد أعمال الاعتقال والتغيب الجسدي والاختطاف والاعتقال واستخدام الرصاص الحي المباشر ضد المحتجين السلميين. وغالباً ما أعلن فليح، بأن المحتجين يتلقون اموالاً من الخارج لإثارة الشغب<sup>44</sup> ويجب مواجهتهم بالقوة.<sup>45</sup>

حشدت الحكومة المحلية في البصرة إمكاناتها الأمنية والآلاف من العناصر الأمنية لقمع الاحتجاجات وإيقافها. وبدءاً من تشرين الأول / أكتوبر 2019، دخلت المدينة عهداً جديداً من الاضطراب وانفلات الأمن وانتشار حوادث اغتيال واختطاف و46 قمع<sup>46</sup> اكتنفها الغموض، شملت عدداً من الصحافيين<sup>47</sup> والنشطاء البارزين<sup>48</sup>. لكن القمع الذي عوّلت عليه السلطات لإنهاء الاحتجاجات جاء بنتائج عكسية، إذ تنامت قوة الاحتجاج وتمكن المتظاهرون من إغلاق ميناء أم قصر التجاري والنفطي الواقع في أقصى الجنوب الغربي للمحافظة ما أوقف العمليات فيه قرابة أسبوع، كما أغلقوا طرق وجسور ومحطات كهرباء ومعامل حكومية وحاصروا حقل مجنون النفطية<sup>49</sup>.

<sup>40</sup> ‘Iraq Forms “Law-Maintaining” Force to “Protect” Protesters’, *Kurdistan 24*, 15 October 2019. Available at <https://www.kurdistan24.net/en/news/a3b4f25a-9918-4a70-abae-03d4133197c3> (accessed 29 August 2020).

<sup>41</sup> يعلق مركز The Law on Police Use of Force على أداء قوات الشرطة العراقية بالتعامل مع الاحتجاجات، بأن “العراق لا يُنظم ولا يُقيد استخدام القوة من قبل مسؤولي إنفاذ القانون كما يقتضي القانون الدولي“، *The Law on Police Use of Force, IRAQ*, accessed 29 August 2020.

<sup>42</sup> “بعد واقعة “الطفل المعذب“.. الداخلية تلغي قوة حفظ القانون“، وكالة ناس نيوز، تاريخ النشر 3 أيلول 2020، تاريخ الزيارة 4 أيلول 2020.

<sup>43</sup> “برلمان العراق ينهي عمل مجالس المحافظات“، الجزيرة نت، تاريخ النشر 27 تشرين الثاني 2019، تاريخ الزيارة 30 آب 2020.

<sup>44</sup> “قائد شرطة البصرة رشيد فليح يهاجم المتظاهرين ويتهمهم بتقاضي الأموال من السعودية“، قناة الراصد الفضائية (يوتيوب)، تاريخ النشر 26 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 30 آب 2020.

<sup>45</sup> “علي مشاري قائد قوات الأمن في البصرة يصف المتظاهرين بـ“الفقاعات“ و”المستهترين“، قناة وكالة أرم نيوز (يوتيوب)، تاريخ النشر 28 تشرين الثاني 2019، تاريخ الزيارة 30 آب 2020.

<sup>46</sup> فيديو لسيارة تابعة لقوات الأمن العراقية تدهس متظاهرين في البصرة، CNN عربية، تاريخ النشر 25 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>47</sup> “اغتيال صحفيتين عراقيين برصاص مجهولين في البصرة“، الجزيرة نت، تاريخ النشر 25 كانون الثاني 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>48</sup> “جريمة تهز البصرة.. اغتيال ناشطين وطفلة بجانب الجثتين“، العربية نت، تاريخ النشر 4 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>49</sup> “اشتباكات في بغداد ومحتجون يغلقون الطرق الرئيسية في البصرة“، BBC عربية، تاريخ النشر 26 تشرين الثاني 2019، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

وبدلاً من اللجوء إلى التهدئة مع المحتجين، فقد أخذت السلطات المحليّة مدعومة من الحكومة الاتحادية تُمارس عنفاً أوسع. وبدءاً من تشرين الثاني / أكتوبر 2019 سقط عشرات الجرحى<sup>50</sup> والقتلى،<sup>51</sup> وذلك خلال محاولات السلطة لفضّ الاعتصامات التي عمت مناطق واسعة من البصرة. وقد ساهم الإفلات من العقاب وسياسة "الحلّ الأمني" ضد المتظاهرين، والتي كانت قد تفاقمت إثر إعلان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بسحب دعمه للاحتجاجات، ما عدّته السلطات إشارة لإنهاء الاحتجاج،<sup>52</sup> فيما اعتبرتها قوى الاحتجاج "غدرًا واضحًا" لها، لاسيما بعد أن كان الصدر داعماً لحركة الاحتجاج.<sup>53</sup>

## التضييق والاعتقال

بحلول عام 2020، أسهم الاغلاق العام لمكافحة فيروس "كوفيد-19" بتراجع حدّة الاحتجاجات في البصرة<sup>54</sup> أسوة بباقي مناطق البلاد، وقد استغلت السلطات إجراءات الاغلاق لفرض المزيد من القيود على حركة الاحتجاج.<sup>55</sup> مقابل ذلك، سعى الفاعلون بالاحتجاجات إلى الانخراط في العمل السياسي من خلال تشكيل الأحزاب أو الترشح الفردي للدخول في الانتخابات البرلمانية، التي كان من المزمع عقدها في حزيران / يونيو 2021، إلا أن الموعد قد تأجل إلى تشرين الأول / أكتوبر 2021.<sup>56</sup> وقد أعلن نشطاء عن تشكيل أكثر من 15 كيان سياسي جديد لخوض الانتخابات المقبلة،<sup>57</sup> بعضها من البصرة، ما عرّض مجموعة من النشطاء إلى الاعتقال أو محاولة التصفية الجسدية والمضايقات بسبب تشكيل حركة تنافس الأحزاب والمليشيات الدينية التي تهيمن على المدينة.<sup>58</sup>

بدا أن الكثير من الأحزاب والفصائل المسلحة التابعة لها، ترفض تحول الاحتجاجات إلى حركات سياسية، وأخذت تمارس أشكال عنف اتسمت بالمكر ضد الحركات السياسيّة الناشئة. فمثلاً تنامت أعمال العنف الأهلية، كالقتال العشائري، الذي بات يتفجر يومياً في مناطق مختلفة من المحافظة دون أن يُحاسب مرتكبوه.<sup>59</sup> وبات هذا الاقتتال يُوظف كخطاء لاغتيال نشطاء أو معارضين، أو لزيادة هيمنة وتنامي قوة الجماعات المسلحة والمليشيات الشيعية ودعم اقتصاد السلاح غير المرخص.<sup>60</sup> من هنا فقد أدت أعمال العنف هذه إلى إضعاف سلطة القوات الأمنية الحكومية أكثر، وباتت العشائر في البصرة تحمي المطلوبين<sup>61</sup> من عناصر المليشيات بوصفهم ينتمون إليها بحكم الصلة العائلية. عليه فقد برزت علاقة

<sup>50</sup> "اشتباكات في البصرة.. و120 جريحاً بين المحتجين"، العربية نت، تاريخ النشر 2 تشرين الثاني 2019، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>51</sup> "ارتفاع عدد قتلى "اعتصام البصرة"، سكاي نيوز عربية، تاريخ النشر 8 تشرين الأول 2019، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>52</sup> "حالة من الارتباك" في العراق.. هل أخطأ مقتدى الصدر؟، قناة الحرة، تاريخ النشر 26 كانون الثاني 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>53</sup> "متظاهرو العراق: مقتدى الصدر غدر بنا"، العربية نت، تاريخ النشر 25 كانون الثاني 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>54</sup> "العراق.. فرض حظر تجوال في البصرة لمواجهة كورونا"، وكالة الأنباء الكويتية، تاريخ النشر 16 آذار 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>55</sup> "شبح كورونا" يطارد أحلام منتفضي أكتوبر في العراق، اندبنت عربية، تاريخ النشر 22 آذار 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>56</sup> "العراق.. تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى 10 أكتوبر"، وكالة الأناضول، تاريخ النشر 19 كانون الثاني 2021، تاريخ الزيارة 21 كانون الثاني 2021

<sup>57</sup> 'Iraqi Youths Form Political Parties to Join Early Elections', *Al-Monitor*, 1 September 2019. Available at <https://www.al-monitor.com/originals/2020/08/iraq-early-elections-political-parties.html> (accessed 9 September 2020).

<sup>58</sup> "استهداف مجموعة سياسية في البصرة"، منظمة هيومن رايتس ووتش، تاريخ النشر 26 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>59</sup> "النزاعات العشائرية تتجدد في البصرة والقوى الأمنية عاجزة عن وقفها"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 30 أيار 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>60</sup> "شوون العشائر" في البصرة متهمه بـ"بيع" رخص حمل السلاح لـ"مجرمين ومطلوبين"، صحيفة العالم الجديد، تاريخ النشر 2 كانون الثاني 2021، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>61</sup> "البصرة: العشائر والمليشيات المسلحة تغطي المطلوبين"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 31 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

تخادم واضحة بين العشائر والفصائل المسلحة، فبينما تمنح العشائر غطاء حماية للفصائل المسلحة من محاسبتهم نتيجة لنفوذها الاجتماعي، فإن الفصائل المسلحة تحمي بدورها العشائر محبطة حصول محاولات حكومية لسحب سلاحها أو إضعاف نفوذها، فضلاً عن التهديد بـ"إحراق البصرة" ضد أي حملة أمنية تقودها السلطة الاتحادية لفرض القانون.<sup>62</sup>

حاولت الحكومة الاتحادية التخفيف من وطأة الأزمات والتحديات الأمنية في البصرة بعقد جلسة مجلس الوزراء في المدينة في تموز / يوليو 2020، وبدء حملة أمنية لاستعادة موانئ أم قصر<sup>63</sup> والمنافذ الحدودية الرسمية من سيطرة عشائر وجماعات مسلحة وأفراد متنفذين على صلة قوية بإيران.<sup>64</sup> إلا أن تلك المحاولة لم تفلح بإحداث تغيير كبير إذ باتت الحكومة الاتحادية تقف بمواجهة مزيج من تحالفات غير متجانسة ترعى العنف وتستثمره في البصرة، مثل شن حملة اغتيالات منظمة طالت اثنين من أبرز نشطاء المدينة الشباب<sup>65</sup> بغضون أقل من أسبوع، بالتزامن مع اندلاع قتلات عشائرية دامية. عليه فقد ردت الحكومة على الاغتيالات بإقالة قائد الشرطة ورئيس دائرة الامن الوطني<sup>66</sup> المتحالفين مع محافظ المدينة، فيما سبق ذلك استبدال قائد العمليات العسكرية بأخر.<sup>67</sup> وتحركت الحكومة للسيطرة على الموانئ والمنافذ الحدودية وانزاعها من الفصائل المسلحة، لكن تحركاتها لم تؤد في نهاية المطاف إلى استعادة منافذ الدولة أو حماية المتظاهرين.<sup>68</sup>

إزاء هذه المشاكل الداخلية، تحولت البصرة إلى مسرح مناورة مفتوح بين إيران والجماعات المسلحة والأحزاب المرتبطة بها، وبين الولايات المتحدة ورئيس الحكومة مصطفى الكاظمي المتهم بالإنحياز إلى سياساتها في العراق. فخلال زيارة الكاظمي في آب / أغسطس 2020 إلى واشنطن،<sup>69</sup> استحال العنف والقتالات العشائرية رسائلاً شديدة الدمية والتطرف استهدفت جماعات الاحتجاج المدني عبر الاغتيالات التي أثارت سخطاً غير مسبوق، ما أدت إلى اطلاق دعوات (لم تحظ باستجابة) لأول مرة بحمل السلاح من قبل المحتجين السلميين<sup>70</sup> ضد الميليشيات رداً على قتل النشطاء وتعبيراً عن عجز الدولة عن حماية مواطنيها.<sup>71</sup> استدعى هذا مطالبة بغداد من قبل تحالف يجمع سفراء دول أجنبية في العراق بـ"اتخاذ

<sup>62</sup> "مع انقضاء مهلة الغامبي" .. 2000 مذكرة قبض لا زالت معطلة بالبصرة"، صحيفة العالم الجديد، تاريخ النشر 29 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>63</sup> "الكاظمي يعقد جلسة الحكومة في البصرة والجيش يتولى الإشراف على المنافذ البرية والموانئ"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 15 تموز 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>64</sup> "القوات العراقية تحفر خندقاً وساتراً ترابياً على الحدود مع إيران في البصرة"، قناة الحرة، تاريخ النشر 25 تموز 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>65</sup> بدأت حملة الاغتيالات الجديدة، بمقتل الناشط البارز تحسين الشحماني في 14 آب 2020 داخل شركة يملكها وسط المدينة - انظر: "اغتيال ناشط في حراك التظاهرات بالبصرة"، موقع روداو، تاريخ النشر 14 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020. وبعدها بأيام قليلة حاول مسلحون اغتيال ثلاثة نشطاء آخرين - انظر: "محاولة اغتيال ناشطين في البصرة بعد أيام من مقتل تحسين أسامة"، قناة الحرة، تاريخ النشر 17 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020. ومن ثم اغتيال الناشطة ريهام يعقوب مع صديقتها في 17 آب 2020 - انظر: "مسلحون مجهولون يغتالون الطبيبة ريهام يعقوب"، الجزيرة نت، تاريخ النشر 20 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>66</sup> "إقالة قائدي الشرطة والأمن الوطني في البصرة إثر تصاعد عمليات الاغتيال"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 17 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>67</sup> "استبدال قائد عمليات البصرة"، موقع روداو، تاريخ النشر 3 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>68</sup> مقابلة مع ضابط في الأمن الوطني رفض الإشارة إلى اسمه بتاريخ 2 كانون الثاني 2021.

<sup>69</sup> Michael Knights, 'Inside the Kadhimi Visit to Washington D.C.', *Washington Institute*, 26 August 2020. Available at <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/inside-kadhimi-visit-washington-dc> (accessed 29 September 2020).

<sup>70</sup> "دعوات حمل السلاح" .. رسائل من الكاظمي وأسئلة عن صفقة مع الكتل"، قناة الحرة، تاريخ النشر 30 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>71</sup> 'Activists Continue to be Killed in Basra', *Al-Monitor*, 21 August 2019. Available at <https://www.al-monitor.com/originals/2020/08/iraq-basra-protests-killings.html> (accessed 29 September 2020).

الخطوات اللازمة لضمان إنزال العقوبة بالمسؤولين عن هذه الأعمال بأقصى قدر يسمح به القانون<sup>72</sup>، فيما أثارت دعوات بعض المحتجين إلى تشكيل "جماعات مسلحة دفاعاً عن النفس" مخاوف بإندلاع حرب أهلية في بلد يعج بقطع سلاح ضعف عدد نفوس مواطنيه بمرات؛ ومع ذلك، لم تُستجَب هذه الدعوات وحافظ الحراك على سلميته<sup>73</sup>.

وإزاء تنامي استعمال السلاح والدعوات إلى استخدامه، قررت الحكومة الاتحادية، كمحاولة محدودة أخرى، شَنَّ عملية عسكرية لمصادرة السلاح غير المرخص سُوِّق لها إعلامياً بأنها "الأكبر والوسع"<sup>74</sup> إلا أن هذه ووجهت بانتقادات لعدم جدية الدولة بنزع السلاح، وبسماحها بانتشاره ضمناً بموافقتها على احتفاظ كل منزل بقطعة سلاح "دفاعاً عن النفس". يُضاف إلى ذلك، وجود عوائق سياسية لعرقلة جمع السلاح من قبل أحزاب متنفذة<sup>75</sup>.

ولا يُمكن تحميل الانفلات الأمني وزيادة غضب السكّان ضد السلطات للحكومة المحلية فحسب، فلقد أدّى قرار البرلمان الاتحادي بحلّ مجالس المحافظات ومنح سلطة للمحافظين إلى تفكيك هيكل السلطة المحلية في البصرة، التي كانت تتوزع بين مجلس تشريعي منتخب ومجالس بلدية تمثيلية أصغر، وبين سلطة تنفيذية تتمثل بالمحافظ والدوائر الخدمية التابعة مباشرة إلى الوزارات الاتحادية. أدى هذا القرار إلى تركيز جميع الصلاحيات بيد المحافظ الذي يدير منصباً تنفيذياً، وهو منصب بات غير خاضع لسلطة تراقبه وتحاسبه والتي كانت متمثلة سابقاً بمجلس المحافظة<sup>76</sup>.

إزاء ذلك، باتت الاحتجاجات الشعبية اليومية هي القوة الضاغطة الوحيدة بإتجاه محاسبة محافظ البصرة والقوى السياسية والمسلحة المتحالفة معه، الأمر الذي استدعى إلى تفكيك قوة الاحتجاج وتفتيتها لفرض سلطة مطلقة على المحافظة دون معارضة. ونتيجة لذلك، تواصل الضغط الأمني على المحتجين عبر حملات الاعتقال والملاحقة والاعتقال والتصفية الجسدية، فيما أقرّ قادة أمنيون بعدم القدرة على حماية النشطاء<sup>77</sup> ما دفع أحد شيوخ العشائر إلى التلويح بـ"تشكيل فصائل عشائرية لحماية المتظاهرين ومكافحة المحتجين"<sup>78</sup>.

ومع موجة تفكيك ساحات الاحتجاجات في عموم العراق في الذكرى الأولى لاندلاع احتجاجات تشرين، واتت الفرصة للسلطة المحلية في البصرة، وبدعمٍ من بغداد، لتفكيك ساحة الاحتجاج بالمدينة عبر سلسلة إجراءات أمنية تهديدية في الأول من تشرين الأول / أكتوبر 2020. شملت هذه رفع الحواجز الكونكريتية<sup>79</sup> التي تحوط ساحة الاحتجاج والتي وضعت لصدّ هجمات الجماعات المسلحة على المحتجين من جهة وحصر الاحتجاج داخل الساحة من جهة أخرى، ما أعقبه اقتحام لقوات مكافحة الشغب الساحة في منتصف الليل بأوامر مباشرة من المحافظ أسعد العيداني، بوصفه رئيساً

<sup>72</sup> "بعثة دبلوماسية تدين عمليات "اغتيال" الناشطين بالعراق وتدعو الحكومة لحمايتهم"، السومرية نيوز، تاريخ النشر 21 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>73</sup> "الكاظمي يدخل عش السلاح المنفلت والفصائل المسلحة تراوغ"، جريدة المدى، تاريخ النشر 31 آب 2020، تاريخ الزيارة 3 أيلول 2020.

<sup>74</sup> "العراق يطلق عملية لمصادرة السلاح غير المرخص بالبصرة"، وكالة الاناضول، تاريخ النشر 5 أيلول 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>75</sup> "نتائج متواضعة لعملية البصرة الأمنية"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 7 أيلول 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>76</sup> "نائب يكشف عن تفاصيل دعوى ضد محافظ البصرة في محكمة النزاهة"، صحيفة العالم الجديد، تاريخ النشر 25 كانون الأول 2019، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>77</sup> "البصرة خارج السيطرة.. والقيادات الأمنية تحذر نشطاء: لن نستطيع حمايتكم"، صحيفة العالم الجديد، تاريخ النشر 20 آب 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>78</sup> "الشيخ حامد ابو عدنان التميمي: نحن مجبرين على تأسيس فصائل مسلحة تحمي المواطن"، قناة قبيلة بني هميم على يوتيوب، تاريخ النشر 5 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>79</sup> "قوات عراقية تتجه لإنهاء اعتصام ساحة البحرية في البصرة بعد فض التحرير ببغداد"، صحيفة العربي الجديد، تاريخ النشر 31 تشرين الأول 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

للجنة الأمنية العليا في المحافظة.<sup>80</sup> أعقب ذلك تصاعداً في حدة عنف الحكومة وفض الاحتجاج باستخدام القوة المباشرة<sup>81</sup> واطلاق النار الحي على المحتجين، ما أدى إلى مقتل متظاهر وجرح سبعة آخرين.<sup>82</sup> وجاء هذا القتل عقب يوم احد فقط من زيارة رئيس الحكومة الاتحادية مصطفى الكاظمي والتي وجه فيها بـ”منع استخدام السلاح ضد المواطنين العزل“،<sup>83</sup> فيما لم يواجه المحافظ العيداني بفتح تحقيق أو اتخاذ أي إجراء بشأن مقتل المتظاهرين اثناء فض الاحتجاج.<sup>84</sup>

نجحت مساعي المحافظ والقوى المتحالفة معه بإنهاء الاعتصام والاحتجاج في ساحة التظاهر الرئيسية في البصرة في تشرين الاول / أكتوبر 2020. مقابل ذلك، وبدلاً من التجمع في مكان واحد، فقد لجأت الحركة الاحتجاجية إلى ما أسمته بـ”المسيرات الراجلة“<sup>85</sup> لإدامة زخم الاحتجاج. غير أن شنّ السلطات الأمنية والاستخبارية حملات اعتقال واسعة للنشطاء والمحتجين بناء على معلومات دقيقة عن أماكن تواجدهم، قد أضعف كل مظاهر الاحتجاج إلى حد كبير، واقتصرت هذه على احتجاجات قطاعية محدودة انحصرت بمطالب عينية مناطقية أو فئوية. وكان من أبرزها احتجاجات أصحاب الـ”30 ألف وظيفة“، وهي وظائف أطلقها المحافظ في تشرين الاول / أكتوبر 2019 لاسترضاء بعض المتظاهرين، لكن تبين فيما بعد أن تلك الوظائف غير مغطاة مالياً من قبل الحكومة المركزية ببغداد مع عدم قدرة الحكومة المحلية على تحمل كلفتها.

وبمقابل لجوء السلطة إلى ”الحل الأمني“ للتعامل مع الاحتجاجات، أخذت الأحزاب الجديدة التي انبثقت عن الحركة الاحتجاجية تمارس أعمالها بسريّة خشية من تعرّض أفرادها للقتل أو الاغتيال أو التسقيط السياسي.<sup>86</sup> بهذا فإن توظيف الحكومة لـ”الحل الأمني“ في البصرة، التي ينتشر فيها السلاح بين مدنيين غاضبين من نقص الخدمات والوظائف بشكل كبير إلى جانب هيمنة الفصائل المسلحة على أجزاء واسعة من المدينة وتمهية السلطات المحلية معها، من شأنه أن يفاقم وضع المدينة مستقبلاً؛ خصوصاً وأن اللجوء إلى السلاح من قبل السكّان قد بات واردة بعد بأسهم من ممارسة دورهم الديمقراطي بالاحتجاج وحتى تشكيل كيانات سياسية.

## الخلاصة

إن متابعة مجريات الاحتجاجات في محافظة البصرة على مدار عامين يُظهر إلى أي مدى شهدت آليات المحتجين تطوراً من أجل فرض مطالبهم على السلطة، إذ باتت الاحتجاجات تتوسع بعيداً عن مركز المدينة متخذة من الأطراف مراكز لإيصال صوتها إلى السلطات، كما وأخذت تهدد بتعطيل إنتاج النفط وإغلاق الموانئ. إلى جانب ذلك، فقد تحولت قوى الاحتجاجات من حركات للمطالبة بالخدمات إلى انخراطها المباشر بالسياسة من خلال تشكيل أحزاب ناشئة وفرزها مرشحين مستقلين لخوض الانتخابات. بمقابل ذلك، فإن السلطة المحلية في البصرة، والسلطة الاتحادية المتمثلة بالحكومة والبرلمان، أخذت تكشف جميعها عن تحبّط قلّ مثيله في معالجة الأوضاع المركّبة في المحافظة الغنيّة. إذ ارتكبت هذه

<sup>80</sup> ”مكافحة الشغب“ تحرق خيام المحتجين في البصرة، وكالة الاناضول، تاريخ النشر 1 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>81</sup> ”ناشطو البصرة غاضبون: عنف مفرط لم نر له مثيلاً“، قناة العربية، تاريخ النشر 3 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>82</sup> ”مقتل متظاهر وإصابة 7 بفض اعتصام في البصرة“، وكالة الاناضول، تاريخ النشر 6 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>83</sup> ”الكاظمي من البصرة: وجهنا بعدم استخدام السلاح ضد المواطنين العزل لأي سبب كان“، قناة الحرة، تاريخ النشر 5 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>84</sup> ”مقتل متظاهر بالبصرة وقيادة العمليات: الموقف ضبابي“، صحيفة العالم الجديد، تاريخ النشر 6 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>85</sup> ”التظاهرات الراجلة“ مرحلة جديدة في احتجاجات البصرة، موقع ارفع صوتك، تاريخ النشر 2 تشرين الثاني 2020، تاريخ الزيارة 4 كانون الثاني 2021.

<sup>86</sup> مقابلة مع ناشط من البصرة انضم إلى حزب سياسي حديث النشأة رفض الإشارة إلى اسمه، بتاريخ 19 كانون الثاني 2021.

السلطات أخطاء ومخالفات قانونية تهدد السلم الاجتماعي في البصرة، إضافة إلى قيام البرلمان بالاستمرار بتأجيل الانتخابات المحلية منذ عام 2013 وعدم فرز سلطة محلية منتخبة في المحافظة ما يفاقم غضب السكّان وانعدام ثقتهم بالسلطات. كما أن عدم قيام السلطة الاتحادية بضبط الأوضاع الأمنية وعدم سيطرتها على المنافذ الحدودية والموانئ، يمنح الفصائل المسلحة فرصة للتوسع في أعمالها ويزيدها نفوذاً من خلال استعمالها للمال المنهوب. من هنا، فإن عدم استماع السلطة المحلية لمطالب المحتجين وتوفير الخدمات والوظائف لهم وتواطؤها مع الفصائل المسلحة في عمليات العنف والاعتقال ضد الناشطين السياسيين والأحزاب والمرشحين الناشئين، يحولها إلى خصمٍ لدود للشارع. عليه فقد تؤدي هذه الأزمات المركبة - إضافة إلى أزمات أخرى مثل انتشار السلاح على نطاق واسع بين السكّان والعشائر - إلى انعدام تام للثقة يدفع السكّان، في نهاية الأمر، إلى خيارات أكثر راديكالية في تظاهراتهم تتعدى حرق المقار الحزبية والقنصليات إلى حمل السلاح ضد السلطات الأمنية، وهو خيار جرى تداوله، بالفعل، خلال تظاهرات تشرين الأول / أكتوبر عام 2019 وإن لم يتم التجاوب معه.

مركز  
الشرق الأوسط



مركز الشرق الأوسط  
كلية لندن للاقتصاد و العلوم السياسية  
المملكة المتحدة

@LSEMiddleEast 

@lsemiddleeastcentre 

lse.middleeast 

lse.ac.uk/mec 